

حركة المقاومة الإسلامية

حماس

دراسات في

الفكر والتجربة

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أ. د. أحمد سعيد نوفل	أ. أسامة حمدان	أ. إسماعيل هنية
د. إشتياق حسين	أ. بلال الشوبكي	د. حافظ الكرمي
أ. خالد مشعل	د. رائد نعييرات	أ. سامي خاطر
أ. سميح حمودة	أ. د. طلال عتريسي	د. عدنان أبو عامر
د. محسن محمد صالح	أ. د. مصطفى أبو صوي	د. موسى أبو مرزوق
أ. يوسف أبو السعود	أ. د. يوسف رزقة	



الفصل السادس

حماس وعملية التسوية السلمية

د. رائد نعيرات

حماس وعملية التسوية السلمية

مقدمة:

تعددت الدراسات والمقالات وحتى حلقات العصف الذهني التي تناولت موضوع طبيعة العلاقة بين حركة حماس وعملية التسوية السلمية. وبالرغم من المحاولات العديدة التي بنيت على قاعدة تأصيل الدور الذي يمكن أن تلعبه حماس في العملية السلمية، أو مدى إمكانية أن تكون حماس لاعباً فاعلاً في عملية السلام، أو ما اصطلح على تسميته "إيجاد غرفة لحماس في العملية السلمية" إلا أن أغلب هذه الدراسات وحلقات العصف الذهني، كانت بشكل أو بآخر موجهة أو كان يعوزها دقة المنهجية. فالمتتبع لمجمل هذه الدراسات يجد أنها دارت في فلك البحث عن الإجابة، لماذا لا يمكن أن تكون حماس جزءاً من العملية السلمية؟ وتم الاستناد إما إلى أن حماس حركة دينية مقاومة، ولديها مواقف أيديولوجية وسياسية، لا تُمكنها من أن تكون جزءاً من العملية السلمية، بغض النظر عن التحول في العملية السلمية بأي شكل من الأشكال؛ وبناء عليه، تم تفسير كل سياسات حماس انطلاقاً من مواقفها الأيديولوجية الدينية، وترتب على ذلك تفسير بعض المقاربات التي قدمتها حماس تجاه العملية السلمية على أنها محاولات من حماس للاستفادة من العملية السلمية دون دفع الثمن؛ أو أن حماس تحاول تطويع العملية السلمية لخدمة أهدافها. وبُني على هذا المنهج رفض قطعي لوجود حماس ولكل الخطوات التي قدمتها حماس، والمطالبة دائماً بالمزيد، دون منحها فرصة الالتقاط الأنفاس، أو تطوير نظريتها تجاه العملية السلمية.

أما النوع الآخر من الدراسات، فقد تأسس على قاعدة البحث عن المشترك بين هذين الفاعلين، منطلقاً من قاعدة أن حماس حركة سياسية كباقي الحركات في العالم؛ وبالتالي فإن القضية قضية وقت وظروف. وبناء على هذا التصور بنيت عدة سياسات دولية، باتجاه الضغط على حماس ومحاولة وضعها في الزاوية، عبر آلية عدم السماح للحركة بالتطور والتقدم، وضمن منهجية الإفشال وإثبات عدم القدرة؛ وذلك من أجل جعل الحركة تتبنى سياسات أكثر توافقاً مع العملية السلمية، بغض النظر عن طبيعة العملية السلمية وإنجازاتها أو إخفاقاتها. وهنا تم صناعة نمطية معينة تدّعي أن العقبة الوحيدة في العملية السلمية هي حماس، وأن العملية السلمية في ذاتها لا يعترضها أي إشكالية.

علاوة على هذه الدراسات، لا تكاد تخلو الأدبيات من المقالات هنا وهناك، التي تناولت الموضوع، من خلال الجانب الترويجي للحركة، وقدرتها على الانخراط في العملية السلمية. وتمّ التغاضي بالكامل عن طبيعة الحركة وطبيعة العملية السلمية، وخصوصية كلّ منهما. وتمّ البناء على بعض المحطات والمشاهد الواقعية التي تشير إلى مدى اقتراب الحركة من العملية السلمية. وهذا النوع من الأدبيات تجاهل كذلك مسيرة العملية السلمية، سواء أكان ذلك متعلقاً بمنهجيتها، أم بمخرجاتها، أم حتى بطبيعة التطورات التي طرأت عليها؛ وكأنّ العملية السلمية هي الثابت، وحماس هي المتغير، أو أن حماس هي التي يجب عليها أن تتغير لتكون جزءاً من العملية السلمية.

وفي الوقت نفسه نجد أنه وبغض النظر عن الزاوية التي يتم النظر بها إلى موضوع حماس والعملية السلمية، إلا أن هناك مُسلّمة لا جدل فيها اليوم لدى صناع القرار السياسيين، أو دارسي ومتابعي المشهد السياسي الفلسطيني، أنه لا يمكن الحديث عن عملية سلام ناجحة، وعن تحقيق السلام في الشرق الأوسط، دون إيجاد مقاربة تجعل من حماس جزءاً من العملية السلمية¹. ولكن هذه المسلمة يعوزها حتى الآن الإجابة على سؤال: من الذي يجب أن يتغير؟ هل يجب على حماس أن تقترب من العملية السلمية أكثر؟ أم إنه يجب إجراء تغييرات في العملية السلمية بحيث تقترب هي من حماس؟ إن شرعية هذا السؤال تنبع من قضية مهمة ألا وهي أن العملية السلمية اليوم توقفت بالكامل، ليس بسبب حماس، وإنما وحسب ما يقدمه الجانب الفلسطيني، وحركة فتح تحديداً (التي تعدّ العملية السلمية منهجيتها واستراتيجيتها في العمل منذ ما يقارب العقدين من الزمان) بسبب أن الجانب الإسرائيلي يرفض أن تصل العملية السلمية إلى تحقيق سلام شامل، وإنما يسعى على الإبقاء على المفاوضات من أجل المفاوضات، وإلى رفع وتيرة الاستيطان بشكل لا يتيح في النهاية للفلسطينيين إقامة دولتهم، أو حتى حسب تعبير كبير المفاوضين الفلسطينيين والرئيس الفلسطيني "لا يبقى شيء نتفاوض عليه".

¹ انظر: تصريحات طوني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط، في صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية، حيث نقلت عن التايمز The Times أن طوني بلير قال: يجب أن تكون حماس جزءاً من العملية السلمية، انظر:

Haaretz, 1/1/2009, <http://www.haaretz.com/news/blair-hamas-should-be-part-of-peace-process-1.267153>



حاولت هذه الدراسة أن تنتهج خطأ مغايراً يقوم على محاولة الإجابة على تساؤل: كيف تطور موقف حماس من العملية السلمية، وما هي محددات الموقف؟ بعيداً عن تقييم هذا الموقف، وكذلك بعيداً عن دراسة عملية التسوية السلمية. فهي تقدم للقارئ طبيعة المواقف التي اتخذتها حماس من العملية السلمية في حقب مختلفة، نتيجة لتغير المحددات والظروف التي صيغت فيها هذه المواقف والسياسات.

واجترحت الدراسة نموذجاً واقعياً يقوم على دراسة الحالة كما هي؛ ومن هنا سيتم اتباع المقارنة العمودية للمواقف والسياسات التي اتبعتها حماس خلال مسيرتها السياسية تجاه جزئيات العملية السلمية أو كلياتها، للتعرف على مدى التطور الذي طرأ على مواقف وسياسات الحركة والأسباب التي أحدثت هذه التغيرات.

أولاً: حماس: النشأة والعملية السلمية:

إن دراسة نشأة حركة المقاومة الإسلامية حماس على درجة من الأهمية، لمعرفة محددات مواقف الحركة وما طرأ عليها من مقاربات تجاه التسوية السلمية. إن أهمية العودة إلى موضوع النشأة تجعلنا قادرين على فهم المنطلقات الأيديولوجية التي توجه عمل حماس على وجه العموم، إضافة إلى فهم ديناميكيات وآليات تشكيل الفعل السياسي لدى الحركة وسلوكها.

تعود العودة إلى الجذور المؤسسة لحركة حماس الباحث إلى الإجابة على سؤال الثابت والمتحول في فكر الحركة وسلوكها السياسي؛ حيث إن حركة حماس تغيرت خلال العقدين السابقين، سواء على مستوى سلوكها السياسي أم في طريقة طرحها الفكري، أم حتى في آليات معالجتها للأمر. غير أن هذا التغيير، وحسب رأي أغلب قادة الحركة وفاعليها السياسيين، يستند إلى ثابت أساسي، وهو الهدف العام للحركة المتمثل في التخلص من الاحتلال وإنهاءه²، ورفض التنازل عن أي جزء من فلسطين.

وتتعاظم أهمية النشأة ودراستها عندما تتعلق القضية بعملية التسوية السلمية وموقف حماس منها، حيث تبرز القضية في مشهد الثابت والمتحول في فكر حماس

² مقابلة أجراها الباحث مع أيمن دراغمة، عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، 2011/8/10.

وسلوكلها، وهل هناك تغيرات في المواقف الأيدولوجية للحركة تجاه قضايا الصراع الجوهرية؟ أم إن هناك تطوراً في السلوك السياسي للحركة، مع ثبات المواقف الأيدولوجية من القضايا الجوهرية للصراع؟

لقد جاءت نشأة الحركة في سنة 1987 استجابة لمجموعة من التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد الداخلي، كان هناك تراجع في حضور حركة فتح في الساحة الداخلية، كما أصبحت أكثر انشغالاً بدخول عملية التسوية السلمية. أما على الصعيد الإقليمي، فقد سيطر على المشهد تحولات نحو انتشار التدين بشكل متسارع. وفيما يخص المشهد الدولي، فقد تمثل في بداية انتهاء مرحلة القطبين وإعادة ترتيب العالم بطريقة مغايرة³. ولغاية يومنا هذا نجد أن جميع هذه المشاهد ما زالت تسيطر على الصورة الكلية للمشهد السياسي الفلسطيني، في صورة لم تكتمل بعد. فكل هذه العوامل ما زالت في مرحلة البحث عن تحقيق الذات، إذا جاز لنا التعبير بذلك، ولم تصل إلى إعلان أن هدفها قد اكتمل.

في مرحلة النشأة، قدمت حماس نفسها على أنها "حركة مقاومة شعبية وطنية"⁴، فهي من جهة رأت أن منهجيتها في التحرير تقوم على المقاومة، ومن جهة أخرى أن مرجعيتها في المقاومة تنطلق من الإسلام وحركة النهضة الإسلامية⁵. ومن هنا نجد أن حركة حماس ليست حركة إسلامية بالمعنى التقليدي للصورة النمطية للحركات الإسلامية، الهادفة إلى إقامة الحكم الإسلامي أو الدولة الإسلامية؛ وليست حركة جهادية بالمفهوم العام للحركات الجهادية التي لا تمتلك برنامجاً سياسياً. ونجد أيضاً أننا إذا أردنا أن نصنف حركة حماس تصنيفاً دقيقاً فإنها تنتمي إلى حركات الإسلام السياسي، فحماس لا ترفض المشاركة السياسية، وتتبنى الوسطية في تفسير الإسلام، وتعتمد التدرج في تحويل الفكر الإسلامي إلى واقع⁶. فهي وكما عبر عن ذلك رئيس

³ جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، المدخل إلى القضية الفلسطينية (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 386-387.

⁴ نبذة عن حركة "حماس"، المركز الفلسطيني للإعلام.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ رائد نعيرات، الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكم، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، نابلس، المجلد 22، العدد 4، كانون الأول/ديسمبر 2008، ص 1149-1151.



المكتب السياسي للحركة خالد مشعل "حماس ليست حركة إسلامية مجردة، بل هي حركة تحرر وطني، إضافة إلى كونها حركة إسلامية"⁷.

أما عند دراسة السلوك السياسي للحركة، فإننا نجد أنها حركة سياسية عملية وواقعية (بمعنى الواقعية الذي ينطبق على حركات الإسلام السياسي)، تتفاعل مع التغيرات بما يخدم مصالحها، فمسيرة حماس تدل على أن سلوكها السياسي يخضع لمقاييس الربح والخسارة. وحتى عندما تمارس العمل المقاوم، فإنه كذلك ذو بوصلة سياسية، ويقع في دائرة الربح والخسارة. وهو ما أطلق عليه شأؤول مشعال Shaul Mishal وأبراهام سيلا Avraham Sela من وجهة نظر إسرائيلية "العنف الموجه"⁸.

إن دراسة العلاقة بين حركة حماس وعملية التسوية السلمية في هذه المرحلة لا تشكل تغييراً كبيراً، حيث إننا نشهد أن الموقف والسلوك السياسي لحماس في هذه المرحلة تمثل في الرفض التام لفلسفة العملية السلمية ومنهجيتها، وكذلك لكل الآليات التي انبثقت عنها. والموقف العام لحركة حماس كان عدم التعامل بأي شكل من الأشكال مع العملية السلمية وكل مخرجاتها.

وفي الوقت نفسه لا يمكن إغفال أن هناك بعض المحطات التي تتطلب التحليل المعمق فيما يخص منهجية حماس في التعامل مع مخرجات اتفاقيات التسوية السلمية، وبالذات السلطة الفلسطينية، والإشكاليات التي أوجدتها على أرض الواقع. فحماس الراضة لاتفاق أوسلو، والداعية لتحريم الاقتتال الداخلي، وجدت نفسها أنها في وضع ليس من السهل إدارة سلوكها السياسي فيه، فالعلاقات الداخلية الفلسطينية باتت محكومة بشكل أو بآخر باتفاق أوسلو⁹.

⁷ خالد مشعل، كلمة الافتتاح، مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات في العالم العربي"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، في: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ConfZ/2013/Conf_IWAPI_Khalid_Mishal_3-13.pdf

⁸ Shaul Mishal and Avraham Sela, *The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence* (Columbia: Columbia University Press, 2000), p. 12.

⁹ قيس عبد الكريم (أبو ليلى) وآخرون، سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة، دراسة تحليلية نقدية للاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، 1994/5/4، ص 4.

لذا سيعالج هذا الجزء أهم المحطات الرئيسية التي تبلور فيها موقف حماس من العملية السلمية وطبيعة السلوك السياسي الذي اتخذ بناء عليه، ومن أبرزها:

حماس ومؤتمر مدريد:

شكل مؤتمر مدريد نقطة تحول فاصلة في تاريخ المنطقة، وفي طبيعة التصورات السياسية لأطراف الصراع. فلأول مرة في تاريخ الصراع يتم عقد مؤتمر سلمي، وتشارك فيه جميع الدول العربية، مما منح صكاً شرعية للبدء بعملية سلام قائمة على أساس قراري 242 و338، والاعتراف بـ"إسرائيل"، كما بينت ذلك رسائل الدعوة¹⁰.

جاء موقف حركة حماس رافضاً لمؤتمر مدريد، سواء من الناحية المبدئية الأيديولوجية، أم من ناحية الآليات والأدوات، فرأت حماس أن مؤتمر مدريد مبني على فكرة التنازل عن معظم أرض فلسطين؛ إضافة إلى أن الظروف المنتجة للمؤتمر والتمثلة في هيمنة القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية) تجعل من العسير التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. ولذا ركزت حماس على كون المقاومة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين¹¹.

وأصدرت حركة حماس بياناً مع القوى المعارضة لمؤتمر مدريد والذي ضمّ ممثلي عشر فصائل فلسطينية (ليست حركة فتح من بينها)، وتضمن رفض مؤتمر مدريد من حيث المبدأ، لكونه يتنازل عن معظم أرض فلسطين؛ وكذلك مطالبة الدول العربية، والشخصيات الفلسطينية المشاركة في المؤتمر الانسحاب من المؤتمر، وطالبوا الشعب الفلسطيني باتخاذ عدة إجراءات تصعيدية في يوم انعقاد المؤتمر¹². وأكدت حركة حماس على رفضها للمؤتمر أو حتى المشاركة في الآليات التي سيخرج بها وعلى رأسها الانتخابات لسببين أساسيين¹³:

¹⁰ نص الدعوة لحضور مؤتمر مدريد 1991/10/18، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، شتاء 1992، ص 194، نقلاً عن الحياة، 1991/10/21.

¹¹ خالد ذويب، العلاقة بين حركة حماس والأردن 1987-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، 2010، ص 39.

¹² بيان لممثلي الفصائل الفلسطينية ما عدا حركة فتح يعلنون فيه معارضتهم مؤتمر السلام، طهران، 1991/10/24، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 8، خريف 1991، ص 267.

¹³ حديث صحفي للناطق الرسمي باسم حماس في الأردن يعلن فيه رفض الحركة للحكم الذاتي الإداري والانتخابات المتعلقة به، فلسطين المسلمة، تشرين الأول/أكتوبر 1992، ص 10.



1. السبب المبدئي: رأت حماس أن أيّ انتخابات مبنية على أسس مؤتمر مدريد مرفوضة مبدئياً، لكونها تتنازل عن 78% من فلسطين، سواء كانت انتخابات تشريعية أم تنفيذية أم إدارية.
2. السبب السياسي الوطني: فمشروع الحكم الذاتي لا يلبي شيئاً من السيادة والاستقلال، وحقّ تقرير المصير؛ بل يقتصر على الحكم الذاتي للسكان، ويترك السياسة الخارجية والأمن للاحتلال.

حماس واتفاق أوسلو:

رفضت حركة حماس رفضاً قطعياً اتفاق أوسلو، ورأت فيه سابقة خطيرة في حياة الشعب الفلسطيني وتاريخه، خاصة الرسائل المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين. حيث عدت حماس ذلك إضفاءً لشرعية الاحتلال، وتنازلاً عن حقّ الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وقالت حماس إن الاتفاق غير شرعي، وإن السلطة الناشئة عنه هي سلطة غير شرعية، وهي فقط تنفيذية¹⁴.

كما رأت حركة حماس أن اتفاق أوسلو لن يقود إلى تحقيق الحلم الفلسطيني في التخلص من الاحتلال وحقّ تقرير المصير؛ بل العكس، فإن الاتفاق فاشل على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويحقق فقط مصلحة "إسرائيل". وقد رأت حماس أن الاتفاق ذو مهمة واحدة، هي جعل الجانب الفلسطيني يقوم "بمهمة قدرة"، هي منع المقاومة من القيام بدورها تجاه تحرير فلسطين، ومنح "إسرائيل" فرصة التفرغ لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية¹⁵.

علاوة على ذلك، فقد رأت حماس أن اتفاق أوسلو يحمل بذور فشله في ذاته، وأنه سوف ينهي نفسه بنفسه، لكونه لا يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني. ولذا رفضت حماس الاشتراك في أيّ من مخرجات اتفاق أوسلو، وأعلنت مقاطعتها لكل المؤسسات المنبثقة عنها، وعدم مشاركتها في الأجهزة التي تمّ تشكيلها في أعقاب الاتفاق¹⁶.

¹⁴ انظر: مقابلة مع ممثل حركة حماس في سورية، السفير، 1995/2/1.

¹⁵ حديث صحفي لموسى أبو مرزوق، فلسطين المسلمة، 1993/11/11، ص 11-12.

¹⁶ المرجع نفسه.

وفي الوقت نفسه لا يمكن إنكار أن هناك إشكاليات كبرى باتت تواجه حركة حماس، متمثلة في طبيعة السياسات التي ستسلكها الحركة في الداخل الفلسطيني. فما هو موقف أجسام الحركة في الداخل من أجسام السلطة الفلسطينية؟ وهذا أدى أحياناً كثيرة إلى تضارب المواقف، أو ما كانت تطلق عليه حماس اجتهادات واختلافات في الرأي، تؤول في النهاية إلى حسم الموضوع من خلال المؤسسات الشورية للحركة وعبر الوسائل الديمقراطية¹⁷.

وما يمكن ملاحظته أن جُلَّ مواقف حماس تجاه العملية السلمية في هذه المرحلة جاءت منطلقة من أنها نقيض للعملية السلمية. فهي رفضت المنهجية، والغايات، وكذلك الأدوات التي تمّ التوصل من خلالها إلى العملية السلمية. ولعبت حماس دورين مركزيين بخصوص العملية السلمية:

الأول: يتمثل في الإطار النظري، والذي يقوم على تقديم الرؤى والبدايل للعملية السلمية عن طريق تبيان العيوب التي تعترى المسار نفسه (فلسفياً ونظرياً). فقدمت حماس تأصيلاً دينياً وفكرياً يفسر رفضها للعملية السلمية ممثلةً باتفاق أوسلو. ويعينها على استقطاب الآخرين ضدّ العملية السلمية وضدّ اتفاق أوسلو. وزخرت الساحة بأدبيات حماس التي ترفض وتؤصل لأسباب الرفض، والتي ركزت على الجانب السياسي، والمتمثل في أن الاتفاق لا يحقق آمال الشعب الفلسطيني. إلا أن هذا الرفض كذلك احتوى على أبعاد دينية قائمة على أن الاتفاق تنازل عن الأراضي المحتلة سنة 1948 وهي أرض وقف إسلامي.

الثاني: وهو الاتجاه العملي، حيث عملت حماس على تشكيل إطار القوى الإسلامية والوطنية الفلسطينية فشكلت مع الجهاد الإسلامي تجمع خارج إطار القيادة الموحدة للانتفاضة. وبدأ مصطلح "القوى الإسلامية" يأخذ حيزاً في الساحة الفلسطينية لغاية يومنا هذا، كدلالة على القوى الإسلامية غير المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية¹⁸. كما نجحت حماس في تشكيل إطار واسع للمعارضة الفلسطينية، عُرف باسم "الفصائل العشر"، وهو يضم فصائل إسلامية ووطنية وقومية ويسارية معارضة لاتفاق أوسلو.

¹⁷ Muhammad Muslih, The Foreign Policy of Hamas (A Paper for the Muslim Politics Project), Council on Foreign Relations, New York, 1999, pp. 9–10, <http://www.cfr.org/terrorism/foreign-policy-hamas-paper-muslim-politics-project/p8610>

¹⁸ بيان لممثلي الفصائل الفلسطينية ما عدا حركة فتح يعلنون فيه معارضتهم مؤتمر السلام، طهران، 1991/10/24، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 8، خريف 1991، ص 267.



إن دراسة موقف حركة حماس في هذه المرحلة تجاه العملية السلمية قد أتى في قالب مجموعة من المحددات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي. أما بالنسبة للعوامل الذاتية فقد تمثلت في:

1. مرحلة النشوء والسعي لتجنيد الأفراد، واتخاذ الحركة من معين المفاهيم الدينية الوسيلة الأسرع لعمليات التجنيد.
 2. نظرة الحركة لذاتها باعتبارها حركة مقاومة لا ترى في أساليبها سوى المقاومة والتحرير والتخلص من الاحتلال¹⁹.
- وأما بالنسبة للمحددات الموضوعية فهي:

1. العلاقات المتوترة بين حركتي فتح وحماس نتيجة شعور كلتا الحركتين أنهما بديل للآخر.
2. الطابع الأمني الذي ولدت في رحمه العملية السلمية، فالعملية السلمية أتت في طابع أمني وليس في طابع سياسي²⁰.

هذه المحددات كان لها انعكاسها على موقف حركة حماس في هذه المرحلة من العملية السلمية، وفي تبني سياسات ما زالت لها آثارها لغاية يومنا هذا، ومن أبرزها:

1. لم يكن هناك فصل واضح بين مواقف حماس الدينية والسياسية تجاه العملية السلمية، وبالذات فيما يخص عمليات التعبئة السياسية، والتي أتت في الغالب بقالب ديني.
2. كثرت الأدبيات التي ركزت على فشل العملية السلمية كمنهجية وأهداف، وصنعت نموذجاً لدى الأفراد في هذا الاتجاه. بل إن حماس ذهبت إلى تبين مخاطر الاتفاق على القضية الفلسطينية والعالم العربي، موضحة مخاطره للعالم العربي، وبالذات من ناحية التطبيع والاقتتال الداخلي²¹.

¹⁹ انظر: نبذة عن حركة "حماس"، المركز الفلسطيني للإعلام، حيث عدت حماس "إسرائيل" مشروعاً شمولياً معادياً لا مجرد كيان ذي أطماع إقليمية.

²⁰ انظر: ترجمة خاصة لكتاب **عصر حماس** من تأليف شأؤول مشعال وأبراهيم سيلا وإصدار يديعوت أحروروت سنة 1999 في: "الحوار في ظل أوسلو ما بين الرفض الحذر والقبول المتحفظ"، الحلقة 13، الفصل 4، ص 144-152، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas14.htm

²¹ مذكرة موجهة إلى وزراء خارجية الدول العربية المجتمعين في القاهرة، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 1993/9/19.

3. عدم تقديم أي مقارنة من قبل أطراف العملية السلمية تجاه حماس لجعلها جزءاً متسقاً مع العملية، بل إن العكس كان مسيطراً على المشهد العام، حيث إنه ولغاية يومنا هذا ما زال هناك تساؤل حول الموقف الأمريكي من حركة حماس، وهل الولايات المتحدة تريد حماس أن تكون جزءاً من العملية السلمية أم لا؟ حيث يذهب الكثيرون إلى أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" لا تريد لحماس أن تكون جزءاً من العملية السلمية²².

4. نظرت حماس لنفسها على أنها الضحية التي ستقدم كقربان من أجل إثبات نجاح العملية السلمية، وبالتالي كان مسار العملية السلمية محكوماً بما تقدمه السلطة من نجاحات تجاه مقاومة "العنف والإرهاب"، والذي عدته حماس مقاومتها. ومن هنا اختطت حماس لنفسها طريقاً مضاداً، تمثل في دخولها للمرحلة القادمة من مراحل التكوين والنشوء؛ وهي إفشال العملية السلمية²³.

ثانياً: مرحلة المواجهة والصدام:

في هذه المرحلة اختطت حماس لسياساتها مسارين واضحين، المسار الأول: إضعاف تكتل القوى الداعمة للعملية السلمية، من خلال تشكيل الأتحاد السياسية "الفصائل العشر". والمسار الثاني: إضعاف العملية السلمية، وتقوية الذات، من خلال العمليات التي كانت تقوم بها²⁴.

ففيما يخص المسار الأول، لجأت حركة حماس إلى تشكيل ما أطلق عليه "الفصائل العشر" حيث تحالفت حماس مع باقي الفصائل الفلسطينية المناوئة للعملية السلمية. ومن خلال دراسة هذه الخطوة يمكن ملاحظة أن حماس حققت مجموعة من الأهداف، فقد أثبتت أنها ليست حركة دينية بالمعنى التقليدي للحركات الدينية؛ حيث إن مجمل

²² مقابلة أجراها الباحث مع خالد سليمان، عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، 2011/7/22.

²³ فارس فائق ظاهر، دور العملية السلمية في تكريس تبعية السلطة الفلسطينية لإسرائيل، موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، انظر: <http://blog.amin.org/faresdahaher/2011/12/18>

²⁴ لطالما اتهمت حماس من قبل السلطة أنها تختار عملياتها قبل أي لقاء فلسطيني - إسرائيلي، وكان الاتهام الموجه لحماس أنها تهدف إلى زعزعة نتائج اللقاء، إلا أن حماس كانت ترفض هذه الادعاءات وتقول أن عملها العسكري وعملياتها غير مرتبطة بتطورات العملية السلمية.



القوى التي تحالفت معها حماس كانت حركات وطنية وقومية ويسارية²⁵. وثانياً، استطاعت حماس أن تحصر العملية السلمية في حركة فتح، وبعض الفصائل الصغيرة المساندة لها مثل فدا وحزب الشعب. وثالثاً، حصلت حماس على أول تشكيل سياسي ذا تمثيل شعبي واسع، يشير إلى إمكانية تكوين بديل لمنظمة التحرير، التي سارت في مسار العملية السلمية، وهذا أدى إلى إضعاف شرعية التمثيل التي تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية على الساحتين العربية والدولية.

أما المسار الثاني فقد جاء نتيجة طبيعية لعدة محددات، أولها: التطور الطبيعي الذي طرأ على الحركة، خاصة ببروز كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، والذي هدف إلى مقاومة الاحتلال وزعزعة الأمن الشخصي للمواطن الإسرائيلي، عن طريق القيام بعمليات ضد الإسرائيليين. وثانيها: إثبات أن ما يوجه لحماس من ضربات سواء من الاحتلال الإسرائيلي، أم من سياسات الاعتقالات للسلطة، لن يضعف حماس. بالعكس، فإن هذا سيزيد من قوة الحركة ونفوذها. فالعنوان الرئيسي في هذه المرحلة من عمر الحركة تمثل في مقاومة السياسات الهادفة إلى إلغاء وجود حماس وتأثيرها في المشهد السياسي الفلسطيني²⁶. فحماس قرأت اتفاق أوسلو على أنه اتفاق أمني، يضر بمصالح الشعب الفلسطيني، ويهدف إلى تصفية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، التي أقرتها الشرعية الدولية. ومن جهة أخرى، نظرت حماس إلى اتفاق أوسلو على أنه موجه ضدها، وهذا كذلك ما برهنه الواقع السياسي في أثناء تطبيق اتفاق أوسلو، والذي ترافق تطبيقه مع موجات من الاعتقالات التي كانت تستهدف أبناء حركة حماس. بل إن الصورة النمطية التي بنيت لدى القيادات الميدانية في هذه الفترة جاءت في سياق أنه بمقدار التقدم في العملية السلمية، بمقدار ارتفاع وتيرة مناهضة حماس²⁷.

²⁵ الفصائل العشر: هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ومنظمة الصاعقة، وحركة فتح الانتفاضة، وجبهة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، وحركة حماس، والجهاد الإسلامي، حيث شكل التحالف من أجل مناهضة اتفاق أوسلو.

²⁶ حديث صحفي للأستاذ محمد نزال، عضو القيادة السياسية لحركة حماس وممثلها في الأردن، يوضح فيه موقف الحركة من العمليات العسكرية، وموقفها من السلطة الفلسطينية، الحياة، 1996/3/9.

²⁷ أحمد منصور، مرجع سابق، ص 288.

شهدت هذه المرحلة تطبيق اتفاقيات أوسلو على أرض الواقع، وخاصة اتفاق القاهرة، والاتفاقيات اللاحقة التي تمّ إنشاء المجلس التشريعي الفلسطيني بناءً عليها، لذا فإن هذه المرحلة شهدت الاحتكاك العملي للحركة مع اتفاق أوسلو وإفرازاته.

حماس واتفاق القاهرة 1994:

رفضت حركة حماس اتفاق القاهرة، ورأت أن السلطة الناشئة بموجبه لا تمثل الشعب الفلسطيني، وأن الاتفاق تكريس للاحتلال وإقرار بشرعيته. وقالت حماس إن الإدارة الذاتية المؤلفة من 24 شخصاً (السلطة الفلسطينية) لا تملك أي سيادة، وأن الاحتلال هو الذي يديرها. كما أكدت على أن الاتفاق لا يوقف الاستيطان، علاوة على تعهدات السلطة بعدم التحريض ضدّ الاحتلال. وطالبت حماس كافة القوى السياسية والشعبية بالاستمرار في المقاومة والكفاح، على أساس أن اتفاق القاهرة هو نهاية مرحلة، وليس نهاية القضية الفلسطينية. كما طالبت أبناءها في السجون بعدم التوقيع على الوثيقة المقدمة لهم كشرط للإفراج عنهم²⁸.

تمثّل المشهد الأهم في هذه المرحلة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وتشكيل أول جسم سياسي فلسطيني منتخب في الداخل الفلسطيني. وقد شكلت محطة الانتخابات التشريعية الفلسطينية إشكالية بالنسبة لحركة حماس²⁹: إذ كيف لحماس أن ترفض أن تشارك في انتخابات للشعب الفلسطيني؟ وفي الوقت نفسه كيف ستشارك حماس في انتخابات هي أصلاً وجدت لتطبيق اتفاق أوسلو؟ لقد رفضت حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 1996، وبررت ذلك بما يلي:

1. إن الانتخابات تجري في الوقت الذي ما زال فيه الاحتلال جاثماً على الأرض.
2. إن الانتخابات تأتي لإفراز جسم من أجل تطبيق اتفاقات أوسلو، ووضعها موضع التنفيذ.
3. تعيين السلطة الفلسطينية لرؤساء البلديات بدلاً من إجراء الانتخابات.

²⁸ حركة حماس، اتفاق القاهرة يحمل بذور فشله وماحدث هو تكريس للاحتلال وإقرار بشرعيته، 1994/5/14، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: <http://palestine-info.com/arabic/hamas/documents/cairo.htm> انظر وثيقة رقم 4 في ملحق هذا الكتاب، ص 564.

²⁹ حسام علي يحيى الدجني، فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.



وفي الوقت نفسه أكدت حماس على أنها، وبالرغم من مقاطعتها للانتخابات التشريعية الفلسطينية، ودعوتها الشعب الفلسطيني لمقاطعة الانتخابات، إلا أنها لن تعمل على استخدام القوة لإفشالها، نظراً لما لذلك من آثار سلبية على الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني³⁰.

إلا أن المرحلة الأولى للاتفاق وتطبيقه أظهرت عدة اجتهادات داخل الحركة، حول طبيعة الاتفاق وتعامل الحركة مع السلطة ومؤسساتها، أدى أحياناً إلى نقاش كبير بين قيادات الحركة. كما حاول الإسرائيليون محاورة بعض قادة حماس في السجون، والذين اضطروا لذلك بحكم أنهم لا يملكون إرادتهم، ودونما صفة تمثيلية. ولذلك سعت الحركة لتقديم رؤية سياسية تجاه العملية السلمية توضح الخطوط العامة المعتمدة³¹، كذلك كان من السياسات البارزة للحركة تشكيل حزب سياسي عرف باسم "حزب الخلاص الوطني الإسلامي"³².

إن القراءة المنفحصة لموقف حماس في هذه المرحلة من اتفاق أوسلو والسياسات الحركية تجاهه تقود إلى التالي:

1. تعاملت حماس مع اتفاق أوسلو من وجهة نظر العملية السياسية، على عكس ما يصور دائماً من أن حماس تعاملت مع الاتفاق منطلقاً من الفكر الديني فقط. وهذا ما تثبته بيانات حماس، التي ركزت على التعامل مع الاتفاق بمحتواه السياسي. وحتى عند تحديد الموقف من الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى سنة 1996، نرى بأن معالجة حماس للعملية كانت معالجة سياسية بحتة³³. وكذلك ممارسات

³⁰ مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، 1996/1/16، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

<http://palestine-info.com/arabic/hamas/documents/election2.htm>

انظر وثيقة رقم 5 في ملحق هذا الكتاب، ص 567.

³¹ بيان صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس في 1994/4/21، والذي بين موقف حماس من العملية السلمية؛ ومن أبرز مبررات هذا الموقف: انسحاب قوات الاحتلال من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس دون قيد أو شرط، تفكيك وإزالة المستعمرات وترحيل المستوطنين من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الداخل والخارج لاختيار قيادة وممثلي الشعب الحقيقيين.

³² أعلن عن تأسيس الحزب رسمياً في 1996/3/21، وتمّ تعريفه على أنه حزب سياسي فلسطيني يؤمن بالإسلام عقيدة ومنهج حياة، وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3561>

³³ في البدايات الأولى تمّ ترشح العديد من الشخصيات للانتخابات إلا أنه لاحقاً تمّ انسحاب هذه الشخصيات من الترشح للانتخابات، وحسب ما ورد في أدبيات حماس فإن الانسحاب جاء بعد تدارس الموضوع في الأطر الديمقراطية التنظيمية للحركة، وكان من الشخصيات التي ترشحت: إسماعيل هنية من القطاع، وجميل حمامي من الضفة.

الحركة على أرض الواقع، فقد طغى على سياسات الحركة معادلات تحقيق المصلحة (الربح والخسارة) حتى فيما يخص عمليات المقاومة؛ مع التنبيه إلى أن أساس الفكر السياسي الإسلامي مرتبط بتحقيق مصالح العباد، ضمن الضوابط الشرعية؛ وهو ما حاولت حماس تطبيقه.

2. حاولت حماس أن تتقارب مع السلطة الفلسطينية بشكل أو بآخر، تارة بالحوارات الثنائية، وتارة عبر تشكيل جسم سياسي، حزب الخلاص الإسلامي، إلا أنها جميعاً لم تؤدِّ إلى التخفيف من حدة التوتر في العلاقات بين حماس وفتح، أو تخفيف نظرة حماس تجاه العملية السلمية.

3. شكلت هذه المرحلة البوصلة العامة لتعامل الحركة مع اتفاق أوسلو، وعملية التسوية السلمية، بل ومع مستوى علاقات حماس الدولية والخارجية. فعلى صعيد العلاقات الداخلية أصبح المظهر العام أن تنفيذ الاتفاق بالنسبة للحركة يعني اجتثاث الحركة وأجهزتها؛ وأنه لا بدَّ من تصعيد العمل المقاوم لإثبات جدواه في مقابل مسار التسوية. وركزت حماس على استهداف الإسرائيليين، مع تجنب أيِّ مواجهة محتملة مع السلطة، حتى لو قامت عناصر السلطة بملاحقة عناصر المقاومة. ولم تأبه حماس بانعكاس مقاومتها السلبية على مسار التسوية.

أما على صعيد العلاقات الخارجية فقد سيطر على العلاقات الثنائية للحركة قضايا اعتبار الحركة حركة "إرهابية" أمريكياً، واعتبار جناحها العسكري جناحاً "إرهابياً" أوروبياً، وهذا أدى كذلك إلى توتر العلاقة بين الأطراف، وحال دون إمكانية التوصل إلى أيِّ تقارب حتى على صعيد الحوارات الثنائية بين فتح وحماس أو بين السلطة وحماس، والتي باتت محكومة بالمشهد العام. وهو مشهد متمثل في النظر إلى حركة حماس كحركة مناوئة للعملية السلمية، وتهدف إلى إثبات فشلها. وبالتالي، اعتمدت أطراف العملية السلمية سياسة مبرمجة وممنهجة، تهدف إلى اجتثاث حماس، وتقليل حدة أثارها على المجتمع وعلى الحياة السياسية الفلسطينية.

ثالثاً: مرحلة التفاهم الحذر:

يمتد عمر هذه المرحلة زمنياً من بداية انتفاضة الأقصى سنة 2000 وحتى فوز حماس في الانتخابات التشريعية. فقد شكلت انتفاضة الأقصى محمداً أساسياً بالنسبة إلى مواقف حماس من مجمل القضايا الفلسطينية الداخلية والخارجية. فحماس رأت



في انتفاضة الأقصى إثباتاً عملياً على صدقية رؤيتها لعملية التسوية السلمية، وكذلك فإن الانتفاضة خدمت حركة حماس في التقارب الداخلي الفلسطيني - الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي³⁴.

وضمن هذه الظروف اتخذت حركة حماس جملة من السياسات، التي تمنحها القدرة والاقتدار على أن تكون لاعباً مركزياً في المشهد السياسي والاجتماعي الفلسطيني. ومن أبرز هذه السياسات:

1. أثبتت حماس أنها بالرغم مما لاقته من محاولات اجتثاث، إلا أنها وخلال شهور، استطاعت أن تعود إلى الواقع الفلسطيني بزخم واسع غير معهود.
2. رفعت حماس شعار شركاء في الدم، شركاء في القرار، شركاء في المصير.
3. أهدت حركة حماس تماسكاً منقطع النظير، سواء فيما يخص علاقاتها مع المجتمع الفلسطيني والقوى السياسية، أم فيما يخص التماسك الداخلي للحركة، وبرز ذلك بشكل خاص في التضحيات التي قدمها قادة حركة حماس.

شكلت هذه المرحلة تقارباً حذراً من قبل حركة حماس تجاه العملية السلمية، فقد تفاعلت الحركة مع السلطة الفلسطينية باتجاهين، الأول: التنظيري داخل حماس، وبوصلته القبول بالدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة، على حدود الرابع من حزيران سنة 1967، والثاني: وهو الميداني أو العملي؛ ففيما يخص الفعل الميداني اتخذت حماس مسارين متكاملين، فقد تم في المسار الأول تنفيذ العديد من العمليات المشتركة بين حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية، وتم تشكيل غرفة عمليات مشتركة بين الفصائل لمقاومة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي المسار الثاني جرى تقارباً سياسياً، وبالذات ما قدمته حماس في سنة 2003 من هدنة من طرف واحد لتسهيل عمل رئيس الوزراء محمود عباس³⁵. وقد كان ذلك بداية المقاربة السلوكية الجديدة لحماس تجاه عملية التسوية السلمية. فالهدنة من طرف واحد وإن كانت قد أتت في إطار العلاقات الداخلية بين حماس والسلطة، إلا أنها نُظر إليها على أنها تمثل كذلك نهجاً جديداً بالنسبة للحركة تجاه العلاقات الخارجية.

³⁴ انظر: مقابلة مع عبد العزيز الرنتيسي، موقع الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين (ويكيبيديا الإخوان المسلمون)، في: <http://www.ikhwanwiki.com/index.php>

³⁵ بيان حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بشأن تعليق العمليات العسكرية في 2003/6/29، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14، العدد 55، ص 183.

فقد كان واضحاً أن هذه الخطوة تأتي في إطار دعم جهود رئيس الوزراء محمود عباس الداعية إلى إعادة بناء البيت الفلسطيني، وترتيب المؤسسات بناء على خريطة الطريق Road Map. وهو موقف لم يسبق له مثيل في تاريخ علاقة التنظيمين ببعضهما البعض، علاوة على أنه يعدُّ سابقة في السلوك والنهج العام لحركة حماس في التعامل مع الاحتلال، حيث قدمت حماس وفصائل المقاومة هدنة من طرف واحد³⁶. علاوة على ذلك كله، فقد جاءت هذه الخطوة في ظلّ التداول الأوروبي لإعلان الجناح السياسي لحماس "حركة إرهابية"، وقد تأخر الإعلان حتى قامت حماس بالرد على مقتل القيادي إسماعيل أبو شنب.

تعدُّ هذه الفترة من عمر حماس وعلاقتها بالعملية السلمية على درجة بالغة الأهمية، حيث إن حماس بلورت في هذه الفترة الخطوط العامة لاستراتيجيتها؛ والمتمثلة بالمزاوجة بين الجانب التنظيري (الدولة في حدود سنة 1967)، والجانب السلوكي الميداني (الهدنة). كما أن حماس استطاعت أن تثبت خلال هذه الفترة، مدى عمليتها، وأنها حركة تزن أفعالها بالأثمان والمصالح المترتبة عليها. وأن التزامها بالمبادئ الإسلامية، لا يعني أنها مجرد حركة أيديولوجية منفصلة عن الواقع؛ وإنما تسعى للتفاعل مع الواقع بما يخدم منطلقاتها الإسلامية. وهذا منح حماس فرصة ذهبية من جزأين: فمن ناحية، استطاعت حماس أن تضع اللبنة الأولى لمقارباتها تجاه عملية التسوية السلمية، وتفعيل ذاتها فيما يخص تفاعلاتها وحراكها الداخلي مع القوى والفصائل الفلسطينية بمختلف أطيافها. ومن ناحية ثانية، منحت حماس الآخرين فرصة لإعادة قراءتها بشكل مغاير، وهذا ما شهدت به السنوات والمراحل التالية من عمر الحركة.

كما نشطت في هذه المرحلة من عمر الحركة الحوارات الداخلية، برعاية إقليمية، باتجاه إيجاد استراتيجية عامة فلسطينية، توافق عليها الفصائل الفلسطينية. وتمثل ذلك في دخول مصر كفاعل إقليمي، من أجل توحيد جهد الفصائل الفلسطينية على سياسة عامة واحدة. فقد انخرطت الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية في حوارات سياسية معمقة، برعاية مصرية حول ثلاث اتجاهات رئيسية، الهدنة الشاملة، البرنامج السياسي المشترك، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني³⁷.

³⁶ شفيق شقير، الهدنة الفلسطينية ثمن بلا مقابل، الجزيرة نت، المعرفة، ملفات خاصة، 2004/10/3.

³⁷ معين الطناني، الحوار الوطني الفلسطيني، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، رام الله، انظر: <http://www.oppc.net/pna.net/mag/mag13-14/new5-13-14.htm>؛ ومجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 9-10، 2003، ص 68.



ومما ميز هذه المرحلة أن الوساطة المصرية اقتصرت على الدور الأمني، كذلك تشديد الفصائل الفلسطينية على قضية أن الهدنة يجب أن تكون متبادلة بين الإسرائيليين والفصائل، إلا أن "إسرائيل" رفضت ذلك، على أساس أن الوقف المتبادل كان يعني بالنسبة للإسرائيليين الاعتراف الضمني بحماس. وكذلك إشكالية سعي الأطراف الأخرى إلى تنفيذ خطة خريطة الطريق، التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش؛ فمما هو معلوم أن الحاضر الغائب في الحوارات كان محاولة تمرير خريطة الطريق أو التعامل معها بما لا يغضب الطرفين الإسرائيلي والأمريكي.

إلا أنه وعلى الرغم من كل ذلك، لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته هذه الحوارات، فقد جاءت وثائق الاجتماعات، وكأنها عبارة عن ميثاق وطني جديد للفصائل الفلسطينية. وما زالت الفصائل الفلسطينية ترى اتفاق القاهرة بين الفصائل مرجعاً تنظيمياً يبني عليه في أي حوار فلسطيني قادم، أو عند مناقشة المصالحة الفلسطينية³⁸. أما بالنسبة لحماس فقد استطاعت أن تدخل إلى المنظومة السياسية الإقليمية والداخلية الفلسطينية. وبشكل غير مباشر، تحولت حماس إلى لاعب سياسي دولي فيما يخص القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من أن الحوارات لم تشهد رعاية دولية مباشرة، إلا أنها كانت بمباركة دولية وبتنسيق عالٍ، بين السلطة الفلسطينية بقيادة رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر، و"إسرائيل"³⁹.

ومع ذلك، لا يمكن تجاوز ما عصف بالحياة السياسية الفلسطينية من منعطفات، شكلت المشهد السياسي الفلسطيني العام، سواء فيما يخص رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أم فيما يخص وثيقة جنيف Geneva Accord. فقد جاء الموقف الرسمي لحماس واضحاً تجاه رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش حول الدولة الفلسطينية. فقد أكدت حماس على أن رؤية بوش لا تعدُّ حلاً للقضية الفلسطينية بمقدار ما هي نموذج مكرر من الرؤية الصهيونية. ورفضت حماس أولاً اختزال حلّ القضية الفلسطينية بأمن "إسرائيل"، وكذلك وصم المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب"، كما رفضت تدخل الإدارة الأمريكية في الشأن الداخلي الفلسطيني⁴⁰. ورأت حماس في

³⁸ مقابلة أجراها الباحث مع عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، 2011/10/10.

³⁹ معين الطناني، مرجع سابق.

⁴⁰ حركة حماس، تصريح صحفي حول خطاب بوش، 2002/6/25، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2002/25_6_02.htm

استحداث منصب رئيس الوزراء استجابة للإملاءات الأمريكية، وليست استجابة لمطالب الإصلاح الداخلية، وتنفيذاً لمتطلبات خريطة الطريق الأمنية⁴¹. ورفضت حركة حماس وثيقة جنيف، وعدّتها تفريطاً بحقوق الشعب الفلسطيني وخصوصاً اللاجئين، وطالبت بمحاكمة القائمين عليها، وطالبت السلطة برفع الغطاء السياسي عن موقعها⁴². واتفاقية جنيف هي اتفاقية غير رسمية وقعتها شخصيات مقربة من ياسر عرفات ومحمود عباس، وهي تدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية منزوعة السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تعديلات حدودية، بحيث تُضم الكتل الاستيطانية والأحياء اليهودية في القدس إلى "إسرائيل"، بينما تكون الأحياء العربية في القدس عاصمة لدولة فلسطين وتحت سيادتها. وتنازلت المبادرة عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم المحتلة التي طُردوا منها سنة 1948⁴³.

رابعاً: مرحلة الدمج بين الذاتي والموضوعي:

تمتد هذه المرحلة من عمر الحركة زمنياً ما بين 2005 وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2011. وقد كان عنوان هذه المرحلة بالنسبة لحماس: لسنا مع عملية التسوية السلمية لكننا لن نقف عقبة في وجهها، وتأتي أهمية هذه المرحلة بالنسبة لموقف حماس من العملية السلمية نتيجة لعدة محددات شكلت المشهد السياسي العام؛ إذ إن موقف حركة حماس من مختلف القضايا تحدد في ضوء الانسحاب من قطاع غزة، والانتخابات التشريعية ونتائجها. فقد كانت الانتخابات التشريعية هي البوصلة التي باتت تحكم علاقة حماس بالآخرين وعلاقة الآخرين بها؛ بما في ذلك تعاملها مع شروط اللجنة الرباعية الدولية Quartet، وإشكالات الانقسام الفلسطيني، وسيطرة حركة حماس على

⁴¹ حركة حماس، تصريح صحفي حول استحداث منصب رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية، 2003/3/11، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

[http://palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2003/11_3_03.\(1\).htm](http://palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2003/11_3_03.(1).htm)

⁴² حماس تدين اتفاق جنيف.. وتدعو السلطة إلى رفع الغطاء السياسي عن موقعه، 2003/12/10، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2003/1_12_03_3.htm

⁴³ للاطلاع على النص الكامل لمبادرة جنيف انظر:

Site of Geneva Initiative, <http://www.geneva-accord.org/mainmenu/English>



قطاع غزة، وتوقف عملية التسوية، مضافاً إليها الثورات والتغيرات في العالم العربي. فقد شهدت هذه المرحلة تطوراً ذاتياً لحركة حماس، فلم تعد حركة مقاومة خالصة، بل حركة مقاومة حاكمة. هذه المرحلة أصبحت التساؤل فيها مشروعاً عن محددات الموقف الحمساوي، ما بين ذاتي نابع من العقائد والمواقف الأيديولوجية، وموضوعي واقعي نابع من مستجدات الوضع الراهن. فبمقدار ما شكلت هذه المرحلة من فرص للحركة، بمقدار ما احتوته هذه الفرص من تحديات. وقد يكون أبرز هذه التحديات هو الإجابة على السؤال المركزي، هل تستطيع حماس، عبر ممارستها للحكم، تقديم آليات للتفاعل متوافقة مع مبادئها بالرغم مما تفرضه اتفاقيات أو سولو من التزامات، وأن تتغاضى عن الفلسفة العامة للعملية السلمية⁴⁴؟ وهل ما قدم لحماس كان الهدف منه أن تكون حماس لاعباً سياسياً، أم أن التسهيلات التي قدمت لحماس كان يراد منها طرد حماس نهائياً من عملية السلام أو تطويع حماس⁴⁵؟

اتفاق القاهرة: الذات الأيديولوجية والكل السياسية:

جاءت بدايات هذه المرحلة من عمر الحركة تجاه عملية التسوية السلمية بتوقيع الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس على ميثاق القاهرة في آذار/ مارس 2005؛ والذي مثل نقطة الانطلاق بالنسبة لحركة حماس، كأول وثيقة سياسية جامعة للفصائل الفلسطينية، تجاه مختلف القضايا الفلسطينية العامة، ومحاولة رسم سياسة فلسطينية عامة مجمع عليها، حيث تمثلت فيما يلي:

أولاً: التركيز على الثوابت الفلسطينية، وحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة وإقامة دولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

ثانياً: إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، سواء فيما يخص السلطة الفلسطينية، وإجراء الانتخابات العامة للمجلس التشريعي، ومنظمة التحرير الفلسطينية⁴⁶.

⁴⁴ لمزيد من المعلومات راجع: البرنامج الانتخابي للحركة والذي قدمته حماس تحت عنوان التغيير والإصلاح، فقد ركز البرنامج على موضوع التغيير والإصلاح في السلطة الفلسطينية متجاهلاً الفلسفة العامة للعملية السلمية، وخاصة الاعتراف بأوسلو.

⁴⁵ Michael Herzog, Can Hamas be tamed?, *Foreign Affairs* magazine, March/ April 2006, <http://www.foreignaffairs.com/articles/61512/michael-herzog/can-hamas-be-tamed>

⁴⁶ النص الحرفي لإعلان القاهرة الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17، حيث وقع على الإعلان 12 فصيلاً فلسطينياً. انظر وثيقة رقم 9 في ملحق هذا الكتاب، ص 579.

ويعدُّ اتفاق القاهرة بالنسبة لحماس الخطوة العملية الأولى، التي منحت حركة حماس الاحتكاك السياسي مع العملية السلمية، من خلال الموافقة على المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وعدم تعطيل الانتخابات الرئاسية⁴⁷. ومن جهة أخرى، بدأت حماس أولى خطواتها العملية في الفصل بين ما هو موقف تنظيمي خاص بها وموقف عام للسياسة العامة الفلسطينية. ولكن هذا بالتأكيد لا يلغي حقيقة أن حماس اعتمدت في قرارها بالمشاركة في الانتخابات ودخول السلطة التشريعية، على أساس أن هناك تغييرات طرأت على العملية السلمية وعلى السلطة التشريعية نفسها، بحيث لم تعد هي السلطة التشريعية نفسها التي كانت سنة 1996، إلا أن هذا لا يلغي الإشكالية الكبرى، وهي مدى قدرة حماس على المواءمة بين ما هو ذاتي ومواقف حركية خاصة بها تجاه مجمل القضايا، وبين ما هو عام يخص الكل الفلسطيني. بالإضافة إلى السؤال الأكبر المتمثل في قدرة حماس على السير في الهياكل التي أنشأتها العملية السلمية، بالرغم من عدم اتفاقها مع الفلسفة القائمة عليها، خاصة القضية المركزية وهي الاعتراف بـ"إسرائيل"⁴⁸.

إلا أنه لا يمكن لأي مراقب إلا أن تقوده استنتاجاته من أن حماس قد اجتازت بهذه الخطوة حاجزاً كبيراً كان يقف أمامها، وهو جدار التفاعل الإيجابي مع مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، دون التعطّل بسبب طبيعة تغيير الفلسفة المؤسسة للنظام. وهنا من الأهمية بمكان عدم تجاهل أن اتفاق القاهرة كان إجماعاً فلسطينياً على الفلسفة العامة وهي تحرير الأرض، ومنح المقاومة شرعية الإجماع الفلسطيني، حيث وقعت على اتفاق القاهرة جميع الفصائل الفلسطينية؛ إلا أنه في الوقت نفسه كان إقراراً وشرعية غير مباشرة لبعض آليات العمل المنبثقة عن اتفاق أوسلو وتحديداً الانتخابات التشريعية. وسواء أرادت حماس أم أنها ذهبت عن غير قصد إلا أن هذه الخطوة لا يمكن النظر إليها إلا على أنها اخترقت جدار الرفض، الذي شكلته حماس حول فلسفة اتفاق أوسلو ومؤسساتها. بل إن حماس باتت مطالبة بعد اتفاق القاهرة بوضع استراتيجية

⁴⁷ قاطعت حماس الانتخابات الرئاسية، لكنها لم تسع إلى تعطيلها، حيث جرت قبل أكثر من شهرين من اتفاق القاهرة.

⁴⁸ إبراهيم أبو الهيجا، حماس والتشريعي: جدلية السياسة والمقاومة، موقع العرب نيوز، انظر: <http://alarabnews.com/alshaab/2005/22-04-2005/9.htm>



إدارة علاقات الحكم سواء كانت في المعارضة أم في السلطة⁴⁹. ومما شهدت له المرحلة التالية من حياة حركة حماس نلاحظ أن هذه المسألة كانت قد أُجِّلَت بالنسبة للحركة، إلا أن التحول الأكبر جاء في سياق اجترار حماس أدوات جديدة لإدارة علاقات الحكم من خلال الكل الفلسطيني، وهذا بحد ذاته تطور نوعي في السلوك السياسي للحركة.

الانسحاب من قطاع غزة وموقف حركة حماس:

مما لا شك فيه أن انسحاب "إسرائيل" من قطاع غزة يعدُّ الحدث الفصل في المشهد السياسي الفلسطيني منذ سنة 2005؛ وستبقى تبعاته تتكرر في الحياة السياسية الفلسطينية. فحماس رأت أن انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، كان نتيجة عدم قدرته على تحمل ضربات المقاومة، في الوقت الذي تعاملت الرباعية والولايات المتحدة الأمريكية مع الانسحاب على أنه يأتي في إطار خريطة الطريق⁵⁰.

وقد عبّرت حماس عن موقفها المفصل من الانسحاب وما بعده من خلال البيان السياسي الذي ألقاه عضو المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية والذي أكد فيه على موقف الحركة المتمثل في الآتي:

1. يجب أن يكون الانسحاب من قطاع غزة شاملاً حتى لا تتحول غزة إلى سجن كبير.
2. يجب أن يشمل الانسحاب المعابر والحدود.
3. التأكيد على أن الحركة حريصة على إتمام الانسحاب.
4. خروج الاحتلال بشكل كامل من القطاع.
5. الشراكة مع الكل الفلسطيني في إدارة ملف الانسحاب.
6. تدعو حماس الآخرين إلى عدم الاستفراد في السلطة.
7. إن حركة حماس ليست سلطة داخل سلطة، وليست فوق القانون، ولكنها تؤكد على تمسكها بالمقاومة⁵¹.

⁴⁹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل الشراكة في صناعة القرار الوطني الفلسطيني، سلسلة تقدير استراتيجي (44)، أيار/ مايو 2012، انظر: www.alzaytouna.net/permalink/16722.html

⁵⁰ Quartet Statement, 9/5/2005, site of U.S. Department of State, <http://2001-2009.state.gov/r/pa/prs/ps/2005/45845.htm>

⁵¹ بيان حماس السياسي الذي تلاه إسماعيل هنية في المؤتمر الصحفي الذي عقد في غزة، 2005/5/13، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2005/13_8_05.htm

الانتخابات التشريعية: الشرعية واللاشرعية:

تعدُّ الانتخابات التشريعية الفلسطينية أهم المحطات والمراحل من عمر حماس ومحدداً أساسياً في سلوكها السياسي تجاه عملية التسوية السلمية. فقرار حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية شكل لكل الدارسين والمراقبين حالة جديدة في الثقافة والسلوك والفكر السياسي الفلسطيني، كما أن التبعات التي تلت المشاركة أفرزت جملة من التحديات التي بات على حماس أن تتعامل معها.

جاء قرار حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية، معللاً بعدة مبررات كما عبر عن ذلك بيانها الرسمي، حيث ارتأت الحركة أن مشاركتها تأتي في إطار الحق الشرعي في تمثيل الشعب الفلسطيني، كما أن ما يواجهه النظام السياسي الفلسطيني من خلل، سواء فيما يخص فساد المؤسسات أم فيما يخص اقتصره على لون واحد؛ أوجب على الحركة أن تسهم في تطوير البناء الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني وإعادة بناء مؤسساته. وأكدت الحركة أن هذا لا يعني تخلي الحركة عن برنامجها المقاوم لإنهاء الاحتلال⁵². كما قدمت حماس برنامجاً انتخابياً مركزاً على النظام السياسي الفلسطيني وما اعترى مؤسساته من فساد وسوء إدارة، وقدمت نفسها على أنها قادرة على إحداث الإصلاح والتغيير في النظام السياسي الفلسطيني⁵³.

جاء دخول حماس الانتخابات التشريعية الفلسطينية بترحيب عربي وتشجيع فلسطيني، وبعد موافقة إسرائيلية وأمريكية جاءت بعد فترة التمتع والتردد. إلا أن هذا الترحيب سرعان ما تلاشى عشية صدور النتائج العامة للانتخابات التشريعية، فقد حصلت حماس على 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً، وحصل المستقلون التابعون لحماس على 4 مقاعد أخرى⁵⁴.

قدمت حماس سلوكاً سياسياً مغايراً للصورة النمطية التي أخذت عن الحركة تاريخياً، فاستطاعت حماس أن تجري العديد من التحالفات (في الانتخابات التشريعية

⁵² بيان حركة حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، 2005/3/12، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وثائق، انظر: <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=29042>، انظر وثيقة رقم 8 في ملحق هذا الكتاب، ص 578.

⁵³ كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي للانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

⁵⁴ الانتخابات التشريعية الثانية 2006، التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي، موقع لجنة الانتخابات المركزية، المكتب المركزي للانتخابات، في:

http://www.elections.ps/Portals/30/pdf/PLC2006-ResultsFinalDistributionOfPLCSeats_AR.pdf



وفي الانتخابات البلدية التي سبقتها) مع شخصيات مسيحية (بلدية رام الله والبيرة)، كما أن قوائمها ضمت ودعمت أشخاصاً مسيحيين ضمن قوائمها (جمال الطويل في غزة).

وما إن ظهرت نتائج الانتخابات حتى تكاثرت الأسئلة حول اليوم التالي، حيث بدأت تظهر التصريحات من هنا وهناك، والتي تطالب حماس بالاعتراف بفلسفة النظام السياسي ومتطلباته. فحماس التي دخلت الانتخابات رأت أنها ليست على توافق مع فلسفة النظام السياسي القائم على أساس اتفاق أوسلو، بل إنها اختطت لنفسها فلسفة إعادة بناء النظام كمؤسسات، وكفلسفة، ولكن هذه الإصلاحات تأتي من داخل النظام وبطرق سلمية. غير أن منهجية حماس الجديدة لاقت معارضة خارجية أولاً وداخلية ثانياً.

فعشية ظهور نتائج الانتخابات باتت الرباعية⁵⁵ و"إسرائيل" تطالبان حماس بالاعتراف بأوسلو ومنهجيته في الوصول إلى إنهاء الاحتلال واستمرار دعم السلطة الفلسطينية⁵⁶. شرعت حماس بمحاولة تكوين كتلتان داخلية تساعدها في التغلب على المواقف الإسرائيلية والدولية، وحاولت حماس تشكيل حكومة ائتلافية من مختلف الفصائل الفلسطينية. رفضت فتح ذلك، وتلتها باقي الفصائل الفلسطينية.

اتخذت حماس مساراً آخر، من أجل إيجاد قنوات لتفاعلها الإيجابي مع النظام السياسي الفلسطيني، ومحاولة تفادي الموقف الدولي، الذي بات رافضاً لوجودها في السلطة أو محاولاً لإفشالها؛ فشككت حكومة فلسطينية حاولت من خلالها أن تفصل بين حماس كحركة وحماس كحكومة، وقدمت في حكومتها شخصيات من التكنوقراط. إن قراءة مسيرة الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتفحص مقاربات حماس تجاه العملية السلمية من خلال ذلك، تقود إلى ما يلي:

أولاً: منحت الانتخابات التشريعية شرعية لحركة حماس وللنظام السياسي الفلسطيني بمجمله، حيث إن النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية أصبح يمثل كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني. غير أن نتائج الانتخابات التشريعية

⁵⁵ فارس فائق ظاهر، موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية، شبكة أمين، انظر:

<http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/07/28>

Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2014, site of United Nations ⁵⁶ Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), 30/1/2006, <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/354568CCE5E38E5585257106007A0834>

دفعت جهات مختلفة إلى محاولة نزع الشرعية عن بعض أعمدة النظام السياسي الفلسطيني. فالإقرار بالنتائج لم يُبنَ عليه الإقرار بأحقية الفائز بممارسة برنامجه الانتخابي، وممارسة حقه في التمثيل لدى بعض الجهات. لذا نجد أن السياسة التي اتُبعت، سواء من بعض القوى الفلسطينية أم من قِبَل المجتمع الدولي أم من قِبَل الحكومة الإسرائيلية، اتجهت إلى نزع الشرعية وإضعاف المؤسسات التي تُعدُّ من المخرجات الرئيسية لاتفاق أوسلو، وعلى رأسها المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية. وقد أدى هذا إلى حالة ارتدادية فلسطينية باتجاه العودة إلى المؤسسات القديمة للنظام السياسي تارة، وتارةً أخرى محاولة إفشال حماس في القيادة، حيث اشتكت حماس من ذلك مراراً⁵⁷.

ثانياً: أدخلت الانتخابات التشريعية والسياسات التي اتبعت لاحقاً، المجتمع الفلسطيني في حالة ارتدادية، حيث ترسخت قناعة لدى الشعب الفلسطيني أنه يعاقب بأكمله على إنجاز انتخابات حرة ونزيهة. وهذا كذلك كان له نتائج سلبية على مسار التطور الديمقراطي سواء على صعيد الثقافة السياسية أم على صعيد بناء المؤسسات الحديثة.

ثالثاً: شكلت الانتخابات التشريعية قناعات لدى أوساط حماس، بأن محاولة إدخال حماس للنظام السياسي الفلسطيني، لم تكن من أجل إحداث تغييرات في النظام، والاستفادة من إسهامات الحركة في دعم مسيرة التطور، والنمو الديمقراطي لمؤسسات النظام السياسي الفلسطيني؛ بمقدار ما هي محاولة تدجين حماس وترويضها، لتصبح منسجمة مع النظام السياسي لمؤسسات اتفاق أوسلو⁵⁸.

رابعاً: شكلت مقاربات حماس الجديدة والمتمثلة في الإصلاح من الداخل جدلية لدى أبناء حماس، وأصبحت الحركة تتعامل مع كل خطوة تجاه العمل السياسي بحذر بالغ. وعادت الجدليات السابقة في الشارع الفلسطيني حول جدوى المشاركة السياسية

⁵⁷ بعد الانتخابات التشريعية تغلبت السلطة على حماس عن طريق استغلال منصب رئيس السلطة، وإعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أصبحت العديد من السياسات ترسم من قيادات فتح وتُقرُّ في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

⁵⁸ إبراهيم علوش، حماس والانتخابات.. نظرة سريعة على حسابات الربح والخسارة، الجزيرة.نت، المعرفة، 2006/1/20، انظر:



لحركة حماس، سواء من أبناء حماس أم ممن هم ليسوا أعضاء فيها، أو حتى حول جدوى الانتخابات نفسها إذا كانت ستعيد السياسة السابقة نفسها، القائمة على معاقبة الشعب الفلسطيني، في حال إجرائه انتخابات نزيهة⁵⁹.

خامساً: أصبحت القناعات لدى أبناء حماس وقيادتها أن ما تهدف إليه السياسات الدولية هو إسقاط حكم حماس. لذا تحول الهدف العام للحركة على مدار الفترة اللاحقة إلى إثبات قدرة الحركة على الاستمرار في الحكم، بغض النظر عن الأثمان التي ستدفعها الحركة. وهذا كان له انعكاساته على النظام السياسي والمؤسسات العامة. فبدل الانشغال بتطوير مؤسسات السلطة وتنميتها ديموقراطياً، نجد أن الاحتلال قام بتعطيل عمل الحكومة والسلطة التشريعية باعتقال النواب والوزراء.

سادساً: تحول الجهد السياسي الفلسطيني العام إلى محاولة تذليل العقبات التي باتت تواجه النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني بأكمله، مما أضع فرص استثمار هذا الجهد في إيجاد سياسة عامة فلسطينية، تجمع عليها القوى السياسية الفلسطينية، ومن ضمنها حركة حماس.

شروط الرباعية والـ"لا" المسبقة:

إن دراسة جدليات التطور السياسي لحركة حماس في الحكم تجاه عملية التسوية السلمية، لا يمكن أن تكون بعيدة عن حدث مهم؛ بل إنه بات العمود الفقري لغاية يومنا هذا في تناول القضية، وطبيعة مساراتها، والسيناريوهات المحتملة لاتجاهاتها، ألا وهو شروط الرباعية. فقد حددت اللجنة الرباعية ثلاث شروط أساسية لاعتبار حركة حماس حركة طبيعية في النظام السياسي الفلسطيني ولإمكانية التعامل معها، وهي الالتزام بالاتفاقات السابقة التي وقعت عليها منظمة التحرير، ونبذ العنف، والاعتراف بـ"إسرائيل"، قبل الشروع في أي محادثات وكشروط أساسي للدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية⁶⁰.

إن دراسة الشروط السابقة قادت الكثير من قيادات الحركة ورموزها في الحكومة إلى الاقتناع بأن هذه الشروط وضعت، في الوقت الذي كانت فيه الرباعية على علم مسبق أن

⁵⁹ مقابلة أجراها الباحث مع خالد أبو عرفة، الوزير السابق عن كتلة التغيير والإصلاح، 2011/10/1.

⁶⁰ Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2014, UNISPAL, 30/1/2006.

حماس لا يمكن أن تقبل بها. وهذا ما ذهب إليه كذلك العديد من الباحثين في شأن عملية التسوية السلمية؛ خاصة وأن هذه الشروط أتت في مرحلة باتت فيها العديد من القيادات تحكم على فشل العملية السلمية، لكونها لم تقم على أسس سليمة منذ البداية⁶¹.

على الرغم من أن الرباعية ليست جسماً سياسياً رسمياً إلا أن قراراتها باتت منذ هذه الشروط تعدُّ قواعد ناظمة للعملية السلمية، وعند دراسة وتحليل إمكانية أن تمنح هذه القرارات فرصة لحركة كحركة حماس أن تكون جزءاً من العملية السلمية، نجد أن هذه الشروط تكمن إشكالياتها في عدة نقاط:

أولاً: صحيح أنها شروط، ولكن عند النظر إليها نجد أنها يجب أن تكون نتائج للعملية التفاوضية وليست شروطاً مسبقة لهذه العملية، إلا إذا قصد منها إغلاق الباب أمام التطور السياسي⁶².

ثانياً: إن العديد من القوى السياسية الفلسطينية ترفض هذه الشروط، وترى أن وضع هذه الشروط هو بمثابة القضاء على العملية السلمية؛ بل يرى البعض أنها أقسى من الشروط الإسرائيلية.

ثالثاً: واضح أن الشرط الأساسي والموجه لمجمل هذه الشروط هو طلب الاعتراف المسبق بـ"إسرائيل". وهذا الشرط ترى حماس، ويشاطرها العديد من القوى السياسية الفلسطينية، أنه لا يدور في فلك المنطق السياسي لعدة أسباب، منها: أنه ليس منطقياً أن يطلب من حماس كحركة أن تعترف بـ"إسرائيل" كدولة. ثانياً، أن الاعتراف قد قامت به منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي ليس شرطاً على كل حكومة فلسطينية أن تقدم هذا الاعتراف. وثالثاً وهو الأهم، أن "إسرائيل" لم تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي فليس منطقياً أن تعترف كل القوى السياسية بـ"إسرائيل" بصفتها دولة، في الوقت الذي ترفض به "إسرائيل" الاعتراف بالدولة الفلسطينية⁶³. إن حكومة نتانيا هو لم تعترف بحل الدولتين كأساس للعملية السلمية، ومع ذلك لم تتم مقاطعتها من العالم،

⁶¹ وفق تصريحات الرئيس الفلسطيني محمود عباس لصحيفة الجيروزاليم بوست *The Jerusalem Post* والتي تحدث فيها عن تفكيره بالإعلان عن فشل العملية السلمية، ونقلت هذه التصريحات العديد من وسائل الإعلام من بينها موقع فضائية روسيا اليوم، انظر: <http://arabic.rt.com>

⁶² مقابلة أجراها الباحث مع ناصر الدين الشاعر، نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، ووزير التعليم الفلسطيني الأسبق، 2011/7/22.

⁶³ مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم دحبور، عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، 2010/9/14.



ولم يتم فرض شروط عليها، عدا عن أن الحكومة الإسرائيلية الحالية (حكومة نتنياهو 2009-2013) تحتوي على أحزاب سياسية لا ترفض فقط العملية السلمية، وإنما ترفض الوجود الاجتماعي والإنساني للشعب الفلسطيني، وترفض الاعتراف بتاريخه وثقافته، وتدعو إلى الترانسفير⁶⁴.

لذا فقد شكلت محطة شروط الرباعية إشكالية في الفهم السياسي الفلسطيني العام، وفي القدرة على اجتراف نموذج أو مقاربات، تجعل من إمكانية تطوير توجهات حركة حماس نحو العملية السلمية حالة ممكنة. هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فقد بُنيت على هذه الشروط سياسات أطاحت بكل الجهود التي بذلت خلال السنوات السابقة.

فمن ناحية أدى الإضراب العام في مؤسسات السلطة، والذي رأته حماس يمثل إضراباً سياسياً بامتياز، إلى رفع وتيرة التجاذب السياسي من جديد⁶⁵ والعودة إلى الوراء، إلى ما قبل الانتخابات التشريعية؛ وهي المرحلة التي ساد فيها التجاذب السياسي، مما أضعف قدرة الفصائل الفلسطينية على الوصول إلى سياسة عامة واحدة. أما الاتجاه الأخطر، فكان فيما قامت به الحكومة الإسرائيلية من شلّ عمل المؤسسات عبر اعتقال الوزراء، والنواب، والشخصيات الاعتبارية في البلديات.

كلّ هذه التحديات شكلت محفزاً للقوى السياسية الفلسطينية لمحاولة البحث عن المخارج السياسية التي تضمن استمرار البناء الديمقراطي، وتمنح التجربة السياسية الفلسطينية فرصة للنمو الطبيعي. جاءت أولى هذه الجهود من قبل الأسرى فيما عرف لاحقاً باسم "وثيقة الوفاق الوطني"، والتي أجمعت عليها كلّ القوى الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس. ونُظر إلى هذه الوثيقة على أنها أولى المقاربات باتجاه توحيد مسار السياسة العامة الفلسطينية. فقد احتوت وثيقة الوفاق الوطني جانبين رئيسيين، الأول: وهو الإطار العام الناظم للعلاقات الفلسطينية وللسياسة العامة الفلسطينية، والثاني: وهو أدوات ممارسة السياسة العامة الفلسطينية. وتعدّ الأدوات في وثيقة الأسرى مهمة للغاية لأنها تناولت المقاومة الفلسطينية وعملية التسوية السلمية. ففيما

⁶⁴ مقابلة أجراها الباحث مع سمير أبو عيشة، وزير التخطيط في الحكومة الفلسطينية العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية، 2011/8/20.

⁶⁵ أشرف العجومي، إضراب الموظفين: من يحاصر من، الأيام، 2006/9/4.

يخص المقاومة الفلسطينية، تمّ الاتفاق على تركيز المقاومة في الأراضي المحتلة سنة 1967، أما فيما يخص العملية السلمية، فقد تمّ تفويض الرئيس الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة المفاوضات بشرط أن أيّ اتفاق فلسطيني إسرائيلي يجب أن يعرض على استفتاء، وكررت حماس لاحقاً قبولها بنتائج الاستفتاء أياً كانت⁶⁶.

العملية السلمية والديموقراطية:

تبدو علاقة العملية السلمية بالديموقراطية جدلية يعجز على المتابع السياسي للقضية الفلسطينية أن يفسر طبيعة ديناميكياتها. فمخرجات العملية السلمية وآلياتها من المفترض أنها تؤول إلى ترسيخ معالم وثقافة الديموقراطية في المجتمع الفلسطيني، إلا أننا نجد أن العملية السلمية منذ البداية بنيت بشكل يصعب عليه أن يكون رافعاً للصيغة الديموقراطية في المجتمع الفلسطيني، وذلك لسببين مركزيين، الأول: المنهجية، فقد قامت العملية السلمية على منهجية صنع السلام بين القيادات وليس بين الشعوب، وما زالت تسير في المسار نفسه⁶⁷. فالشعب الفلسطيني، والذي استفاد جزئياً من العملية السلمية، إلا أنه كان الدافع الأكبر للأثمان التي ترتبت على العملية السلمية. والثاني: أن العملية السلمية يتم التعامل معها على أنها صفقة سياسية مع جزء من الشعب الفلسطيني وليس مع الكل الفلسطيني. هذه الجزئية تحولت إلى الممارسة السياسية على أرض الواقع، وبالذات عند تناول المساعدات الفلسطينية المقدمة للشعب الفلسطيني، والتي في أغلبها عبارة عن مساعدات سياسية ذات توجهات معينة وتهدف إلى تحقيق أهداف سياسية معينة، تارة بصناعة نخبة جديدة، وتارة بصناعة ثقافة جديدة، وتارة أخرى بأهداف غير معلومة. كل هذا أثار جدلية الديموقراطية والعملية السلمية⁶⁸.

وعلى الرغم من هذا البعد العام للعملية السلمية والديموقراطية، إلا أن القضية أخذت بعداً أعمق من ذلك وجدلية أكثر تعقيداً منذ أن قررت حماس الدخول في الانتخابات

⁶⁶ انظر: "وثيقة الوفاق الوطني للقوى والفصائل الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 67، صيف 2006، ص 186، نقلاً عن: القدس، في: <http://www.alquds.com/tdocs.php?id=union.html>

⁶⁷ مقابلة أجراها الباحث مع ناصر الدين الشاعر، 2011/7/22.

⁶⁸ لمزيد من المعلومات حول دور المساعدات في إعادة بناء الفكر والثقافة انظر: خليل نخلة، فلسطين: وطن للبيع، ترجمة عياب مراد (رام الله: مؤسسة روز والكسمبرغ، 2011)، ص 147، نشره مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/2011/Book_Pal_For_Sale_Nakhleh-8-11.pdf؛ وساري حنفي وليندا طير، بروز النخبة الفلسطينية المعومة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية (مؤسسة الدراسات المقدسية والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2006).



التشريعية وتحولت إلى جزء رئيسي من الجسم السياسي الفلسطيني. ومنذ أنابوليس ولغاية يومنا هذا (سنة 2013)، تُعدُّ عملية التوفيق بين تنمية الديمقراطية وممارستها معضلة بالنسبة للعملية السلمية، وقد ازدادت حدة هذا الخلاف بعيد الانقسام الفلسطيني في 2007.

فحماس رأت أن الإشكالات الناتجة عن الانقسام باتجاه توسيع الهوة بين فصائل الشعب الفلسطيني، تعود أصلاً إلى أن العملية السلمية وشروط اتفاق أوسلو لا تستوعب التعامل مع الكل الفلسطيني. لذا باتت مناقشة قضية تطور الموقف السياسي لحركة حماس تجاه العملية السلمية محددة بهذا الموقف العام. بالتأكيد هذا لا يقلل من أهمية الموقف السياسي، ولكن غدت إعادة ترتيب البيت الفلسطيني على أسس ديموقراطية وإشراك الكل الفلسطيني في صنع وتنفيذ السياسة العامة أولوية لا يمكن تناول موقف حماس بعيداً عنها. وهذا ليس فقط فيما يخص حماس، بل إن "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى باتت تأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع، ولكنهما تتناولانه بطريقتهما.

إن الحديث عن موقف حماس من العملية السلمية ومتابعاته منذ الانقسام الفلسطيني يدور في محورين رئيسيين، الأول: وهو المصالحة الفلسطينية وإعادة اللحمة للجسم السياسي والمؤسساتي للشعب الفلسطيني، والثاني: وهو إدارة السياسة الفلسطينية. فبالنسبة لحركة حماس وكما بات معهوداً سماعه من قادتها، أو مما تتناوله أدبياتها، فإن عدم التوصل إلى مصالحة فلسطينية حقيقية يعود في أحد أسبابه الرئيسية إلى موقف الأطراف الخارجية من العملية السلمية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل". هذا الموقف يرفض أن تتحقق أيُّ مصالحة فلسطينية تجعل من حماس جزءاً طبيعياً من النظام السياسي الفلسطيني. وتعزو حماس ذلك إلى أن أيَّ اتفاق مصالحة يتم التوقيع عليه، إما أن يتم رفضه مباشرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أو أن يتم تعطيله وعدم السير في تطبيق بنوده⁶⁹.

هذه الإشكالية ترسم اليوم معضلة عملية التسوية السلمية، حيث إن الموقف الإسرائيلي الخاص والسياسة الأمريكية العامة ترى أن تحقق المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية عقبة في طريق العملية السلمية. وفي الوقت نفسه تتساءل النخب الفلسطينية

⁶⁹ انظر: مقابلة مع خالد مشعل، فضائية روسيا اليوم، 2010/2/10، انظر: <http://arabic.rt.com/prg/telecast/42029>

وصناع القرار على حدّ سواء، حول إمكانية تطبيق مقاصد العملية السلمية وتحقيق الشعب الفلسطيني لتطلعاته ورغباته في إقامة دولة مستقلة، دون تحقيق المصالحة الفلسطينية وتوحيد مؤسسات العمل السياسي الفلسطيني سواء فيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية أم فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية. فالنخب الفلسطينية والشارع الفلسطيني يرى أن تحقيق المصالحة الفلسطينية اليوم هي من أبرز أولويات الشعب الفلسطيني.⁷⁰

قدمت حماس مجموعة من الخطوط العريضة لموقفها العام تجاه العملية السلمية وتجاه علاقات الحكم برمتها في الساحة الفلسطينية، ومن أبرز هذه الخطوط: أولاً: التأكيد على أن حماس ليست ضدّ السلام، بشرط أن يحقق هذا السلام حقوق وطموح الشعب الفلسطيني.⁷¹

ثانياً: الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/ يونيو لسنة 1967، كاملة السيادة وشرقي القدس عاصمتها وخالية من المستوطنات. وتوافق حماس على هدنة طويلة مقابل ذلك، غير أن حماس ترفض رفضاً قاطعاً الاعتراف بـ"إسرائيل". وبالنسبة لها فإن إدراكها لوجود "إسرائيل" بحكم الأمر الواقع، لا يعني اعترافاً بها؛ لأن إدراك وجود الاحتلال لا يعني مطلقاً الاعتراف بشرعيته، ولا بما اغتصبه من أرض فلسطين؛ وإنما يعني بالنسبة لحماس العمل على تحرير فلسطين منه. فالثابت في فكر وسياسات حماس يكمن في قضيتين أساسيتين، الأولى: وهي أن التكتيك يجب أن لا يضر بالاستراتيجية الفلسطينية القائمة على التحرير وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، والثانية: وهي عدم الإقرار بشرعية الاحتلال على أيّ جزء من الأرض الفلسطينية.⁷²

⁷⁰ للمزيد انظر: وثيقة: بيان للرأي العام يرفض استئناف المفاوضات بلا مرجعية ملزمة، 2010/2/14، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وثائق، انظر: <http://www.alzaytouna.net/permalink/4937.html> وثيقة مؤتقة من 274 شخصية فلسطينية وموجهة للرأي العام وللسلطة الفلسطينية؛ وكذلك انظر شباب 15 آذار، وحركة إنهاء الانقسام، حيث جاءت حركة الشباب الفلسطيني مطالبة بإنهاء الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني وداعية إلى توحيد الشعب الفلسطيني سواء في قطاع غزة أم في الضفة الغربية.

⁷¹ نبذة عن حركة "حماس"، المركز الفلسطيني للإعلام.

⁷² خالد مشعل، كلمة الافتتاح، مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات في العالم العربي"، 2012.



ثالثاً: إعادة ترتيب البيت السياسي الفلسطيني على أسس ديموقراطية وتمثل الجميع، سواء فيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية أم فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها وتمثيلها. حيث أن حماس تصر على اعتبار قضية إعادة بناء البيت الفلسطيني أولوية أولاً وشأن داخلي ثانياً، وترى أنه لا يمكن تجاوز بناء منظمة التحرير؛ وهذه القضية شكلت عقبه من وجهة نظر حماس في أغلب حوارات السلطة مع الحركة⁷³.

أما فيما يخص الأدوات وآليات العمل السياسي الفلسطيني أو ما يطلق عليه "إدارة الصراع"، فقد جاء الموقف الرسمي السياسي لحركة حماس على اجترح عدة خطوط عريضة من خلالها يمكن رسم تصور لطبيعة العمل السياسي الفلسطيني وإدارة السياسة العامة ومنها:

أولاً: اعتبار حقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والتخلص منه حقاً شرعياً، وأخلاقياً، وغير متنافٍ مع قواعد القانون الدولي والأعراف العامة للشعوب تحت الاحتلال⁷⁴.

ثانياً: تفويض منظمة التحرير الفلسطينية بإدارة العمل السياسي والمفاوضات، ومنح العملية السلمية مهلة كافية للخروج بنتائج من شأنها أن تحقق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال ضمن التوافق العربي والفلسطيني على استراتيجية موحدة، على كل الجبهات السياسية والدبلوماسية⁷⁵.

ثالثاً: اعتبار الانتخابات والإقرار بنتائجها الطريقة الديموقراطية لترتيب البيت الفلسطيني، واعتماد الحوار الآلية لحل الإشكالات الفلسطينية الداخلية. حيث أن حماس تركز على الانتخابات، سواء فيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية أم فيما يخص السلطة الفلسطينية⁷⁶.

⁷³ وثيقة: مذكرة حول موقف حركة حماس وجهودها لتحقيق المصالحة الفلسطينية، 2009/10/24، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وثائق، انظر: <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=101545>

⁷⁴ خالد مشعل، المقاومة هي الخيار الحقيقي، الغد، 2010/11/3.

⁷⁵ انظر كلمة خالد مشعل في حفل توقيع المصالحة الفلسطينية في القاهرة، 2011/5/4، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 22، العدد 87، ص 200.

⁷⁶ انظر: أسامة حمدان، "الورقة الثالثة عشرة: إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة حماس"، في محسن محمد صالح (محرر)، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).

رابعاً: الموافقة على منهجية الاستفتاء كحق شعبي للشعب الفلسطيني في الموافقة أو الرفض على أي اتفاق يتم التوصل إليه كنتيجة عامة للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. وتعدُّ هذه الآلية من أبرز التطورات التي قدمتها حماس تجاه موقفها من مخرجات العملية السلمية سواء كانت طرفاً فيها أم لم تكن.⁷⁷

خامساً: الهدنة طويلة الأمد؛ تعدُّ الهدنة في فكر حماس موضوعاً ليس بالجديد، إذ لطالما أشارت حركة حماس إلى الهدنة كآلية لإدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وظهر هذا الفكر منذ بداية التسعينيات⁷⁸، وبقي موضوع الهدنة مرتبطاً بالسقف الزمني، فهل الهدنة تعني هدنة مؤقتة أم دائمة؟ وهل هي مرتبطة بسنوات قصيرة المدى أم طويلة المدى قد تصل إلى عشرين عاماً؟ هذه الأسئلة جميعاً هي التي كانت مدار جدل في الفكر السياسي لدى الحركة، إلا أن السنوات الأخيرة من عمر الحركة، وخاصة بعد السيطرة العسكرية لحماس على قطاع غزة، شهدت تطوراً في فكر حماس تجاه هذه الآلية؛ فنجد أن الهدنة تحولت إلى مشروع سياسي في فكر حماس كما قدمته وثيقة أحمد يوسف⁷⁹، والتي رفضتها حماس وقياداتها رسمياً. ولكن الباحث يرى أن رفض الحركة لها أتى في إطار الحديث عنها من خلال أنها تروج لفكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، وهذا بالتأكيد ما لا توافق عليه الحركة؛ أما باقي القضايا، كالهدنة طويلة المدى فهذا ما تؤكد التصريحات المتتالية لقادة الحركة⁸⁰.

سادساً: جدلية التحرير والدولة، فحماس اليوم تركز على أن التحرير يجب أن يسبق موضوع الدولة، إذ إنه لا يمكن أن تكون هناك سيادة في ظل الاحتلال، وبالتالي فالسلطة تختلف عن الدولة⁸¹. وهذا كذلك ما باتت تسلم به أغلب قوى المجتمع الفلسطيني، حتى السلطة نفسها لم تعد قادرة على إحداث التنمية في ظل الاحتلال سواء التنمية الديمقراطية، أم حتى التنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات.

⁷⁷ النص الرسمي لردود حركة حماس على ورقة كارتر، الحياة، 2008/4/22.

⁷⁸ Khaled Hroub, *Hamas, Political Thought and Practice*, 2nd edition (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2002), pp. 73–77.

⁷⁹ لمزيد من المعلومات، انظر: نص وثيقة د. أحمد يوسف حول صيغة التسوية التي توصلت إليها حماس مع بعض المبعوثين الأوروبيين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وثائق، 2006/12/24، <http://www.alzaytouna.net/permalink/4813.html>

⁸⁰ الشرق الأوسط، 2007/1/11.

⁸¹ خالد مشعل، كلمة الافتتاح، مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات في العالم العربي"، 2102.



خلاصة:

إن تتبع تطور الموقف السياسي لحركة حماس من العملية السلمية تقود الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: لقد تطور الموقف السياسي للحركة تجاه العملية السلمية سواء فيما يخص النظرية السياسية والمنظومة الفكرية للحركة، أم فيما يخص الممارسة العملية بعد سيطرة حماس على القطاع.

ثانياً: لقد واكبت عملية تطور الموقف السياسي لحركة حماس تجاه العملية السلمية التغيرات والبيئة المحيطة بالعملية السلمية، وبالتالي بات من المسلم به أن الحركة تتعامل مع قضية العملية السلمية بطريقة عملية بما يتوافق مع ما ترى أنه يمثل المصالح العليا للشعب الفلسطيني ولا يتعارض مع التزامها الإسلامي الأيديولوجي.

ثالثاً: إن الإشكالية الكبرى اليوم في دراسة علاقة حماس بالعملية السلمية تكمن في التعامل مع العملية السلمية على أن العملية السلمية هي العنصر الثابت، وعلى باقي الأطراف أن تُكيّف نفسها مع هذا الثابت. وهذه القضية يجب إعادة النظر بها بالكامل كونها أصبحت خارج إطار السياق الواقعي، ليس فقط فيما يخص حماس، وإنما أيضاً فيما يخص باقي أطراف الصراع.

رابعاً: تشير مختلف الوقائع إلى أن حماس لم تمتلك الفرصة الحقيقية لأن تكون لاعباً سياسياً طبيعياً بل العكس، فمن الملاحظ أن قيادة العملية السلمية وأطرافها لا يريدون لحماس أن تكون لاعباً سياسياً، وهذا الشيء يتعلق بفلسفة العملية السلمية نفسها، التي تضع اشتراطات مسبقة، تُحدّد عدداً من النتائج التي تخدم "إسرائيل"، وتنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، وبطريقة يستحيل على حماس وعدد من القوى الفلسطينية قبولها.

خامساً: لا يمكن اليوم من الناحية العملية والواقعية الحديث عن عملية سلمية بدون حماس، وبالذات إذا تمت معالجة العملية السلمية من زاوية إدارة الصراع، وهو الأمر الذي بات مسلماً به اليوم. فعملية التسوية السلمية لا تشير إلى أن الهدف الأساسي لها التوصل إلى حل للصراع بمقدار ما هو إدارته، وبالتالي نجد أن حماس تمتلك الإطار النظري والعملية الذي يمكنها من أن تكون فاعلاً أساسياً في عملية إدارة الصراع.

Islamic Resistance Movement

Hamas

Studies of
Thought &
Experience

هذا الكتاب

تُمثّل حركة المقاومة الإسلامية حماس أحد أبرز حركات المقاومة الفلسطينية. وهي حركة تحظى بشعبية واسعة في الوسط الفلسطيني، وتتبنى الإسلام عقيدة وسلوكاً ومنهجاً، وتنتمي إلى مدرسة الإخوان المسلمين.

شارك في إعداد هذا الكتاب 17 من الأساتذة والباحثين المتخصصين وقيادات من حركة حماس، وهو يستعرض النشأة التاريخية لحركة حماس وتطورها، والرؤية السياسية لها، ونظرتها للعدو الصهيوني، وموقفها من مشاريع التسوية السلمية، ومن القضايا الفلسطينية، ورؤيتها لعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي؛ كما يناقش دوائر علاقات حماس العربية والإسلامية والدولية، وغيرها من القضايا المهمة.

ويعدّ هذا الكتاب أحد أبرز المراجع المتخصصة في فكر حركة حماس وتجربتها، ولا غنى عنه لكل المعنيين بدراسة هذه الحركة؛ فهو يلتزم بمناهج البحث العلمي وكل ما يتطلبه ذلك من دقة وموضوعية وتوثيق؛ كما يضيف جديداً من خلال إسهامات من قيادات حماس نفسها.

د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643
info@alzeytouna.net | www.alzeytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

